نص رد ن

▪ علاء حسن

رفقا بالديمقراطية

معظم الساسة العراقيين واعضاء مجلس النواب يرون التجربة الديمقراطية، مازالت في حاضنة حديثي الولادة الاطفال "الخدج" وتحتاج الى المزيد من الوقت لتكتسب نموها الطبيعي حتى تستطيع ان تغذي نفسها بالرضاعة الصناعية، لكونها محرومة من رعاية الام لكي تستفيد من الرضاعة الطبيعية، فكل النخب السياسية العراقية اليوم تدعي انها حريصة على توطيد وترسيخ الديمقراطية في العراق، على خلاف ما شهدته دول الربيع العربي، من احداث وتحولات اطاحت بكبار المستبدين، وجعلتهم مخلوعين او بانتظار صدور قرارات حكم بالسجن المؤبد نتيجة إدانتهم بارتكاب جرائم بحق شعوبهم.

على حد قول المتصدين للعمل السياسي في العراق، امام الديقراطية شوط كبير وشاسع وشائك حتى تتعلم السير على اقدامها بواسطة "الحجلة" في حال انتقالها من مرحلة الخدج الى النمو الطبيعي، ولانها لم تصل بعد الى هذه المرحلة فهي بحاجة الى المزيد من الوقت

والجهد والوقت لتوطيد التجربة وترسيخها، والمعنيون بهذا الشأن يعلقون أسباب انعدام النمو لاندلاع الازمات المتكررة بفعل الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة.

استنادا الى وجهة نظر الساسة بمكوث الديمقراطية الطويل في مرحلة الخدج وخضوعها للرعاية المركزة، يجب ان تبادر الاطراف المشاركة في الحكومة الحالية باتخاذ مواقف الدعم والرعاية، ولاسيما ان كل طرف ادعى، بانه الوحيد الذي يسعى الى توطيد الديمقراطية وترسيخها في العراق بشتى الطرق والاساليب، ومنها طرح وتبني المشاريع الوطنية، بعيدا عن الاصطفافات المذهبية والقومية والفئوية، لان هذا التوجه هو السبب الرئيس في تراجع الاداء السياسي، وانطلاقا من هذه القناعة وليس باعتماد الشعارات، هل ثمة سبب بعد الآن لإثارة الخلاف والانقسام، والجميع وقع على وثائق اتفاق، قيل انها اسهمت في تقريب المواقف وجعلت الكتل النيابية مشاركة في حكومة وحدة وطنية، وفي ضوء هذه النتيجة لم تظهر بوادر ايجابية لنمو "الديمقراطية" فظلت في حاضنة الخدج، والحسنة الوحيدة المتحققة لها انها لا تستطيع سماع اللغط والضجيج في الخارج الصادر من الشركاء حول تطبيق الدستور، ومحاولات فرض هيمنة الشخص الواحد والحزب الحاكم على السلطة، ومحاولات تنفيذ انقلابات عسكرية للاطاحة بالنظام السياسي في البلاد بدعم من دول الجوار، والتصعيد الواضح في لهجة تبادل الاتهامات بين الموقعين على اتفاق تشكيل الحكومة، فضلا عن حملات الاعتقال العشوائية، وتعطيل تشريع قوانين النفط والغاز، وتشكيل الاحزاب، وتعديل النظام الانتخابي.

ومن يسمع مثل هذه الاصوات من الكبار "يشرد بالعزيزة" بحثا عن نظام ديمقراطي اخر ان توفر في دول الجوار، تاركا الديمقراطية العراقية في حاضنة "الخدج" لحين يتحقق الفهم المشترك لها من قبل النخب السياسية، وينتقل العراق الى مرحلة الاستقرار السياسي والامني بعد ان تقتنع كل الاطراف بشعار "رفقا بالديمقراطية" لحين خروجها من الحاضنة والسير بواسطة "الحجلة" نحو اهدافها المثبتة في ديباجة الدستور.

مواطنون يطالبون بانشاء مستشفى ومدارس في المدحتية

مدير الناحية: نعاني من نقص حاد في تجهيز الكهرباء والماء

بابل / اقبال محمد

طالب مواطنون ومسؤولون محليون في محافظة بابل بتوفير الخدمات والبنى التحتية لناحية الحمزة الغربي التي تعاني من نقص حاد في الابنية المدرسية وتردي مستوى الخدمات وعدم وجود مستشفى عام في الناحية، مؤكدين ان عددا من قرى الناحية لا تصلها مياه صالحة للشرب.

وقال المواطن علي عباس في حديث لـ"المدى": ان ناحية الحمزة الغربي (المدحتية) تعاني الكثير من المشاكل خصوصا الخدمية، اذ ان تقديم الخدمات متدن بشكل واضح والمشاريع الإستراتيجية شبه معدومة في الناحية.

واشار الى ان المسؤولين في محافظة بابل لا يبدون اهتماما بالناحية ويعدون بأشياء لا ينفذونها، على حد قوله.

اما المواطنة فاطمة محمد فقد وصفت في حديثها لـ"المدى"، ناحية الحمزة الغربي بأنها "مظلومة من ناحية توفير الخدمات مثل الماء والكهرباء، فضلا عن قلة المدارس وعدم تبليط الشوارع في الاحياء السكنية الجديدة، وهو ما تسبب بإشكالات كثيرة".

واضافت ان الناحية تفتقر الى وجود مستشفى بالرغم من زيادة عدد نفوسها "ونسمع كل عام أن هناك مشروعا لبناء مستشفى جديد ولكن للأسف لا ينفذ".

من جهته، قال المواطن سعد حسين لـ"المدى": ان الناحية تحتاج الى سوق نموذجي حديث وكذلك الى محطة تصفية للمياه تغطي الحاجة، مشيرا الى ان الأمر الأهم هو الزحام الكبير في مدارس الناحية لعدم وجود مدارس كافية، مبينا ان عدد التلاميذ والطلبة يصل في الصف الواحد الى اكثر من ٦٠ تلميذا او طالبا، اضافة الى انعدام دورات المياه في اغلب المدارس.

اما المواطن عماد جبار فقد لفت في حديثه لـ"المدى"، الى ان الناحية تزخر بالتراث الشعبي والصناعات الشعبية مثل صناعات النسيج اليدوي، وهناك معمل كبير للنسيج اليدوي يجب الاهتمام به وتوسيعه وتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، مؤكدا ان المعمل ينتج "سجادا يدويا في غاية الروعة والدقة تبرز فيه آثارنا وتراثنا ويمكن ان يسوق الى مختلف انحاء العالم".

من جانبه، ضم مدير الناحية نبيل كاظم عبد الطاهر صوته الى صوت أهالي الناحية في مطالبة المسؤولين في الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار في محافظة بابل بالعمل الجاد والمثمر لاستغلال الوقت للاسراع بتقديم الخدمات وبناء اقتصاد متين للناحية.

وقال في حديثه لـ"المدى"، خلال وضعه حجر الاساس لمجمع إسكان الحمزة الغربي: "ننتهز فرصة وضع حجر الاساس لهذا المجمع الذي يضم اكثر من ٨٠٠ وحدة سكنية ويسد جزءا من ازمة السكن في الناحية، للمطالبة بالالتفات الى الناحية والاهتمام بها من قبل الحكومة المحلية".

واكد ان الناحية تمتلك الامكانيات والمواد الاولية المشجعة على استقبال المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من اجل النهوض لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والنهوض بالواقع الخدمي فيها.

وطالب عبد الطاهر بضرورة انشاء فنادق ومرفقات سياحية لكون الناحية تضم العديد من المراقد والعتبات المقدسة ويؤمها العديد من الزائرين طوال العام ولا توجد فنادق لإيوائهم، مشيرا الى وجود هيكل لفندق تابع لمديرية بلدية الناحية في مركز المدينة غير معلن للاستثمار.

وبخصوص الخدمات البلدية، دعا الى دعم هذا القطاع لتحسين مداخل المدينة وتبليط شوارعها الرئيسة والفرعية وتوسيع المناطق الخضراء لظهور المدينة بشكل اجمل يتناسب مع جمالية محافظة بابل وحضارتها العريقة.

وتابع بالقول: ان الناحية تعاني من نقص حاد في تجهيز الطاقة الكهربائية، مطالبا بضرورة الاسراع في تشغيل مشروع ماء الهاشمية الموحد ومد شبكات الماء الصافي الى القرى التي تعاني من عدم وصول مياه الشرب اليها.

وفي القطاع التربوي، اوضح مدير ناحية الحمزة الغربي، ان هناك نقصا كبيرا في عدد المدارس حيث يصل عدد الطلاب الى اكثر من ٥٠ طالبا في الصف الواحد والدوام فيها ثلاث وجبات في كل مدرسة، لافتا الى ان معظم المدارس تعاني من اندثارات كبيرة في مبانيها.

اما في قطاع الصحة فأكد ان الناحية تحتاج الى مستشفى تخصصي للولادة والاطفال لارتفاع الكثافة السكانية فيها، ولم يتخذ اي اجراء رغم المخاطبات الكثيرة لاعضاء مجلس النواب ومجلس محافظة بابل وديوان المحافظة ودائرة صحة بابل لإنشاء المستشفى.

الى ذلك، قال رئيس لجنة الاستثمار في مجلس محافظة بابل مهدي عاكول لـ"المدى": ان ناحية الحمزة الغربي من النواحي الكبيرة في المحافظة من حيث المساحة والكثافة السكانية، مبينا انها تضم مرقد السيد الحمزة الغربي ويؤمها الزائرون من مختلف انحاء العراق والدول المجاورة.

واشار الى انه سيتم انشاء طريق يربط الناحية بنواحي الشوملي والمدحتية والهاشمية بكلفة تقدر ١٥ مليارا من تخصيصات وزارة الاعمار والاسكان، مضيفا انه تم انشاء مجسر في منطقة خيكان يسلكه الزائرون لتخفيف العبء عن مدينة الحمزة.

واضاف عاكول بشأن المستشفى أنه ومن خلال الاستعانة بأعضاء مجلس النواب عن محافظة بابل وكذلك اعضاء في مجلس محافظة بابل سيتم تخصيص ٤٥ مليار دينار من تخصيصات تنمية الاقاليم للعام الحالي لإنشاء مستشفى سعة ١٠٠ سرير، مبينا ان المستشفى سيتم إنشاؤه بطريقة الدفع بالاجل.

واختتم حديثه بالقول: ان لجنته طالبت هيئة الاستثمار الاتحادية ووزير السياحة والاثار السابق قحطان الجبوري اضافة الى وفد التقى بوزير السياحة الحالي بانشاء اربع فنادق سياحية في المدحتية والقاسم والكفل واولاد ابو الجاسم لغرض ايواء الزائرين سواء من داخل العراق او خارجه.

حذرت من تصاعد وتيرة الاستياء الشعبي

ذي قار: كهرباء صيف ٢٠١٢ ستكون الأسوأ

الناصرية / حسين العامل

توقع رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار تراجع ساعات التجهيز بالطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل إلى أدنى مستوياتها، محذرا من تصاعد "النقمة الشعبية" نتيجة تردي واقع الكهرباء.

واوضح حسين حسب العواد في حديث لـ"المدى"، ان فصل الصيف المقبل سيكون أسوا من صيف العام الماضي نتيجة تردي واقع الكهرباء.

واشار الى ان محافظة ذي قار لا تحصل حاليا الا على ساعة وربع الساعة من التجهيز مقابل ثلاث ساعات قطعا، متوقعا ان تزداد ساعات القطع مع ارتفاع درجات الحرارة في ذروة الصيف.

واضاف رئيس لجنة الطاقة ان وزارة الكهرباء حاليا تجهز المحافظة بأقل من حصتها المقررة، اذ قلصت الحصة من ٣٠٠ ميكا واط الى ٢٠٠ ميكا واط في الاونة الاخيرة، مشيرا الى ان وزارة الكهرباء "فشلت فشلا ذريعا في تحسين منظومة الطاقة الكهربائية وتلكأت في تنفيذ ما قطعته من وعود سابقة".

ودعا الحكومة المركزية الى التدخل للحد من تجاوزات وزارة الكهرباء على حصة ذي قار، واصفا ما قامت به الوزارة مؤخرا من تقليص حصة المحافظة بـ"الخرق الدستوري الذي يستهدف حقوق المحافظة وسكانها"، على حد وصفه.

وحذر العواد الحكومة المركزية من تفاقم النقمة الشعبية واتساع حجم المشاركة الجماهيرية في التظاهرات التي تطالب بتحسين واقع الكهرباء في الصيف المقبل.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت صيف العام الماضي سلسلة من التظاهرات الغاضبة نتيجة تقليص ساعات تجهيز الكهرباء من ٣×٣ الى ساعتي تجهيز مقابل اربع ساعات قطع، كما يرجح المراقبون اتساع رقعة التظاهرات الجماهيرية في ظل المناخ الاحتجاجي السائد في المحيط الاقليمي.

وعن المعالجات المحلية للتخفيف من حدة ازمة الكهرباء في الصيف المقبل، قال رئيس لجنة الطاقة: أنه تم استحصال موافقة الحكومة المركزية على منح سلفة مالية قدرها ٣٠ مليون دينار لأصحاب المولدات الأهلية في المحافظة لتمكينهم من شراء مولدات جديدة استعدادا لفصل الصيف.

وحث العواد اصحاب المولدات الاهلية الراغبين بالاستلاف مراجعة المجالس البلدية في الاقضية والنواحي ومجلس المحافظة لغرض تزويدهم بكتب رسمية الى مصرف الرشيد لاستكمال اجراءات التسليف، مبينا ان هذا الاجراء من شأنه ان يعالج مشكلة عطل المولدات الاهلية ويحد من تحجج اصحابها، فضلا عن تأمين ساعات اضافية من الكهرباء من خلال هذه المولدات.

وتابع بالقول: ان مجلس المحافظة سيقوم بتجهيز اصحاب المولدات الاهلية بمادة الكاز مجانا كما حصل في الصيف الماضي، مضيفا ان المجلس دعا المحافظة لتشكيل قوة من الشرطة لمتابعة تشغيل المولدات والضغط على اصحابها لغرض الالتزام بساعات التشغيل المقررة.

يذكر ان اجمالي انتاج الطاقة الكهربائية في العراق حاليا يبلغ ٧٠٠٠ ميكا واط، حصة محافظة ذي قار منها نحو ٤٪ أي ما يعادل ٢١٢ ميكا واط من كميات الطاقة المنتجة في الوقت الحاضر، وهي حصة لا تغطي سوى ربع الحاجة الفعلية.

ولم تعد مشكلة نقص الطاقة الكهربائية في ذي قار الازمة الوحيدة التي تواجه السلطات المحلية في قطاع الكهرباء، فهناك فضلا عن تدهور وتقادم عمر الشبكات والمحولات والمحطات الثانوية توجد نحو ٣٠٠ قرية وحيا سكنيا غير مكهرب في المحافظة.

على اسفنج سيكارته وهو يشير إلى مولدة كهرباء أهلية قريبة، "٤٠٠٠ واحدة منها تطلق الدخان السام كل يوم، لماذا لا يقررون توفير الكهرباء الوطنية، لتنظيف البيئة من دخان المولدات".

وفي منطقة باب الطوب كان الصيدلي فائق محمود في طريقه الى العمل، وبدا سعيداً لأنه سيتخلص أخيراً من فرض الدخان على حياته، في محل عمله، او الأماكن العامة الأخرى التي يتواجد فيها.

لكنه نبه في حديثه لـ"المدى" إلى أن مقدار الغرامة المفروضة على المخالفين، قليل جدا عشرة الاف دينار فقط، وربما يدفعها مدمنون مخضرمون إذا أقتضى الأمر، وكان لابد من فرض غرامة أعلى لكي تكون قابليتها على الردع أكبر، كما هو الحال في بعض دول الجوار كتركيا، التي يصل فيها مبلغ الغرامة الى نحو ٥٠ دولاراً.

المدخنون في الموصل مطمئنون لعدم إمكانية تطبيق قانون مكافحة التدخين

الموصل / نوزت شمدين

قوبل تصويت مجلس النواب على قانون مكافحة التدخين بمزيج من الرفض والقبول في مدينة الموصل، ودارت أحاديث وجدالات واسعة بشأنه طوال الأيام الماضية، حتى أصبحت "السيكارة" هي الشغل الشاغل للمدخنين وغير المدخنين.

"عليهم أن ينظفوا الشوارع، ويوفروا الخدمات، ويضبطوا الأمن، قبل ان يمنعوني من التدخين"، هذا ما قاله سالم كيا، وهو سائق حافلة صغيرة عامة لنقل الركاب.

واكد في حديثه لـ"المدى"، انه عاش ثلثي عمره الستيني بين (المنشآت وباصات الريم واللوريات والشفلات) وجاب كل شوارع العراق شبرا شبرا، وأن أي حكومة عاش في ظلها، لم تستطع ان توفر كامل الخدمات التي يحتاج اليها المواطن، فكيف بهذه الحكومة ومجلس النواب وهم (كل يوم متزاعلين).

كان سالم يضغط باصبعين غاضبين بالنسبة لقائمة طويلة من القوانين الأخرى التي يرون انها ظلت حبراً على ورق البرلمان، ويعتقد هؤلاء ان الأمر يتطلب جهازا تنفيذيا خاصا.

وشكك المواطن زهير يحيى (٤٦ سنة) في حديثه لـ"المدى" بإمكانية امتثال الجهة المكلفة بتنفيذ قانون مكافحة التدخين ويفترض أن تكون الشرطة المحلية أو إحدى التشكيلات التابعة لوزارة الداخلية، كما يحدث في تطبيقها لتعليمات منع الافطار العلني في شهر رمضان، فكثيراً ما شوهد عناصر شرطة مفطرون وهم يوبخون مواطنين لإفطارهم العلني، او حتى يتم ايقافهم.

ويسوق يحيى مثالا آخر، وهو عدم احترام الشرطة أو اي تشكيل أمني آخر لقانون المرور، فسياراتهم كما يقول تقفز فوق الأرصفة، وتسير طوال ساعات اليوم عكس تجاه السير، ومنبهاتها تصم الأذان.

ويضيف أن على مجلس النواب أن يدعو إلى تفعيل القوانين المعطلة، بدلاً من تشريع قوانين لا يكون مصيرها إلا الإهمال او سوء التطبيق.

الصحفي والكاتب عادل كمال، قال لـ"المدى": انه ومن خلال متابعته اليومية للشأن الموصلي، يجد الكثير من اعضاء مجلس محافظة نينوى، يدخنون السكائر أثناء لقاءات تجمعهم بمسؤولين محليين او مدراء دوائر، او حتى في بعض الاجتماعات التي يعقدونها، فهل سيكونون محصنين إزاء الغرامة التي نص عليها قانون مكافحة التدخين؟.

الطبيبة هالة محسن توفيق، تشير الى ان تطبيق القانون، وخصوصا المادة الرابعة منه التي تنص على منع التدخين داخل المباني الحكومية والمطارات والشركات والمصانع في المحافظات كافة، والمسارح ودور العرض والفنادق والنوادي والمطاعم وقاعات الاجتماعات والمناسبات ومكاتب العمل والأسواق التجارية، ووسائط النقل العام والخاص الجماعية في البرية والبحرية والجوية في الرحلات الداخلية والخارجية، وكذلك محطات الوقود، سيؤدي ذلك الى ظاهرة تدخين عامة في الشوارع، بل ان نوبة كبيرة ستنتاب المدن، وسترمى اعقاب السكائر على الأرصفة والشوارع.

وقالت في حديثها لـ"المدى": انها شاهدت مثل هكذا ظاهرة في اسطنبول، التي تطبق القانون منذ سنوات، وتعتبر مدينة سياحية قريبة من ان تكون أوروبية، ومع ذلك فاعقاب السكائر تملا الأرصفة، "فكيف الحال بمدينة الموصل مثلاً، التي في الأصل تعاني من مشاكل خدمية كثيرة".

وتعتقد الطبيبة توفيق، انه من الضروري تشريع قانون بالتوازي مع قانون مكافحة التدخين، يفرض غرامات على رمي النفايات في الأماكن العامة، وتكون أعقاب السكائر جزءا من ذلك.